

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٨

بشأن الموافقة على التعديل الأول للموقع بتاريخ ١٩٧٨/٦/١
لاتفاق القرض بين حكومتى جمهورية مصر العربية (هيئة
كهرباء مصر) والولايات المتحدة الأمريكية لتمويل
مشروع مركز التحكم فى الشبكة الكهربائية الموحدة
الموقع بتاريخ ١٩٧٦/٩/٣٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على التعديل الأول لاتفاق القرض الموقع بتاريخ ١٩٧٨/٦/١
بين حكومتى جمهورية مصر العربية (هيئة كهرباء مصر) والولايات
المتحدة الأمريكية لتمويل مشروع مركز التحكم فى الشبكة الكهربائية
الموحدة الموقع بتاريخ ١٩٧٦/٩/٣٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط
التصديق ما

مدر برئاسة الجمهورية فى فى ٢٠ شعبان سنة ١٣٩٨ (٢٥ يوليو سنة ١٩٧٨)
أنور السادات

التعديل الأول لاتفاق قرض

بين

الولايات المتحدة الأمريكية

وجمهورية مصر العربية

وهيئة كهرباء مصر

لتمويل

مشروع مركز التحكم فى الشبكة الكهربائية الموحدة

تاريخ ١ يونيو ١٩٧٨

التعديل الأول لاتفاقية القرض المؤرخة ١٩٧٦/٩/٣٠ بين جمهورية
مصر العربية (المقرضة) وهيئة كهرباء مصر (المدينة) والولايات المتحدة
الأمريكية ممثلة فى الوكالة الدولية للتنمية (الوكالة) .

وسيستغل هذا المبلغ فى تمويل تكاليف النقد الأجنبي كما هو محدد
فى بند ٦ - ١ وكذلك فى تمويل تكاليف النقد المحلى كما هو محدد فى بند
٦-٢ لشراء السلع والخدمات اللازمة للمشروع فيما عدا ما يوافق عليه
الطرفان كتابة على أن لا يتجاوز الصرف بالعملة المحلية بالجنيه المصرى
لمبلغ الذى حدده الاتفاقية .

بند ٢ - يصبح هذا التعديل الأول لبند الاتفاقية صالحا للتنفيذ بعد
توقيع الطرفان عليه .

بند ٣ - تعتبر البنود الأخرى للاتفاقية بخلاف ما تحدد فى هذا التعديل
سارية المفعول طبقا لشروطها السابقة كما هى .

عن حكومة الولايات المتحدة

دونالد. س. براون

مدير وكالة التنمية الدولية

عن ج. ٢٠٠ ع

د. آمال عثمان

وزيرة الشؤون الاجتماعية

وزارة الخارجية

قرار

وزير الدولة للشئون الخارجية ووزير الخارجية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٨
بتاريخ ١٩٧٨/٧/١٦ بشأن الموافقة على التعديل الأول للموقع بتاريخ
١٩٧٨/٣/٧ لاتفاقية منحة مشروع مراكز الخدمة الاجتماعية المتكاملة
الموقعة بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٩ بين حكومتى جمهورية مصر العربية
والولايات المتحدة الأمريكية ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٧

قرر :

(مادة وحيدة)

بشرى الجريدة الرسمية التعديل الأول للموقع بتاريخ ١٩٧٨/٣/٧
لاتفاقية منحة مشروع مراكز الخدمة الاجتماعية المتكاملة الموقعة
بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٩ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات
المتحدة الأمريكية ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٨/٣/٧ ما
تحريرا فى أول ذى الحجة سنة ١٣٩٨ (أول نوفمبر سنة ١٩٧٨)
بطرس بطرس غالى

(ج) حذف بند ٢/٢ ويحل محله البند التالي :

بند ٢/٢ : السداد :

(١) يسدد المقرض للوكالة مبلغ الأصل من الجزء (١) من القرض خلال (٤٠) سنة من تاريخ أول سحب من هذا الجزء على ٦١ قسط نصف سنوي متساوي تقريبا .

(ب) يسدد المقرض للوكالة مبلغ الأصل من الجزء (ب) من القرض خلال أربعين (٤٠) سنة من تاريخ أول سحب من هذا الجزء على ٦١ قسط نصف سنوي متساوي تقريبا .

(ج) يكون أول قسط للمبلغ الأصل واجب الدفع بعد ٩,٥ سنة من تاريخ استحقاق أول قسط للفائدة طبقا للبند ١/٢ ، وسوف تقدم الوكالة للمقرض جدول استهلاك الدين طبقا لهذا البند بعد آخر عملية سحب من الجزء (١) من القرض والجزء (ب) من القرض على التوالي .

(د) حذف بند ٣/٢ ويحل محله البند التالي :

بند ٣/٢ : الاستخدام ومكان وعملة السداد :

يتم جميع المدفوعات للمبلغ الأصل والفائدة بالدولارات الأمريكية وتخصص أولا لدفع الفائدة المستحقة على الجزء (١) من القرض ، ثم لدفع الفائدة المستحقة على الجزء (ب) من القرض ثم لسداد المبلغ الأصلي المستحق الدفع من الجزء (١) من القرض . وأخيرا لسداد المبلغ الأصلي المستحق الدفع من الجزء (ب) من القرض .

وتتم جميع المدفوعات لأمر المراقب (وكالة التنمية الدولية بواشنطن بالولايات المتحدة D.S. 20523 تحدد الوكالة غير ذلك كتابة، ويعتبر أن المدفوعات تمت عند تسليمها لمكتب المدير .

(هـ) حذف بند ٤/٢ ويحل محله البند التالي :

بند ٤/٢ : الدفع مقدما :

عند دفع جميع الفائدة والمبلغ المستحق سداؤه حيثذ فإنه يجوز للمقرض أن يدفع مقدما بدون غرامة المبلغ الأصلي كل أو جزء منه . ويخصص هذا المبلغ المدفوع مقدما لأقساط المبلغ الأصلي للجزء (١) من القرض بالترتيب العكسي لتواريخ استحقاقهم ، ثم لأقساط المبلغ الأصلي للجزء (ب) من القرض بالترتيب العكسي لتواريخ استحقاقهم .

(و) تعديل بند ٤/٤ ب بحذف "ب" ويحل محله ٣/٣ أد .

بند ١ - تم تعديل اتفاق القرض كما يلي :

(١) حذف بند ١/١ ويحل محله البند التالي :

بند ١/١ - القرض :

توافق الوكالة على إقراض المقرض مبلغا لا يزيد على (٤١,٠٠٠,٠٠٠ مليون دولار أمريكي) طبقا لقانون المساعدة الأجنبية ١٩٦١ المعدل وذلك لمعاونة المقرض على تمويل تكاليف البضائع والخدمات بالدولارات الأمريكية والمطلوبة لتنفيذ المشروع المشار إليه في البند ٢/١ (المشروع) .

ويتكون مبلغ القرض المذكور هنا ما يلي :

- مبلغا لا يزيد على أربعة وعشرون (٢٤,٠٠٠,٠٠٠ مليون دولار أمريكي) الجزء (١) من القرض .

- مبلغا لا يزيد على سبعة عشر (١٧,٠٠٠,٠٠٠ مليون دولار أمريكي) الجزء (ب) من القرض .

ويشار هنا إلى الجزء (١) والجزء (ب) من القرض معا بالقرض وإجمالي مبلغ المسحوبات من القرض يشار إليها هنا (بالأصل) .

(ب) حذف بند ١/٢ ويحل محله البند التالي :

بند ١/٢ : الفائدة :

(١) يدفع المقرض للوكالة فائدة على النحو التالي :

١ - نسبة ٢ بالمائة (٢٪) سنويا على الرصيد الباقي من الأصل في الجزء (١) من القرض وعلى أي فائدة مستحقة ولم تدفع خلال ١٠ سنوات التالية مباشرة لتاريخ أول سحب من الجزء (١) من القرض ، وبنسبة ثلاثة بالمائة (٣٪) سنويا بعد ذلك على الرصيد الباقي من مبلغ الأصل للجزء (١) من القرض وعلى أية فائدة مستحقة ولم تدفع .

٢ - نسبة ٢ بالمائة (٢٪) سنويا على الرصيد الباقي من الجزء (ب) من القرض وعلى أية فائدة مستحقة ولم تدفع خلال ١٠ سنوات التالية مباشرة لتاريخ أول سحب من الجزء (ب) من القرض ، وبنسبة ثلاثة بالمائة (٣٪) سنويا بعد ذلك على الرصيد الباقي من مبلغ الأصل للجزء (ب) من القرض وعلى أية فائدة مستحقة ولم تدفع .

(ب) تكون الفائدة على الجزء (١) من القرض والجزء (ب) من القرض واجبة الدفع كل نصف سنة ، ويبدأ دفعها من كل جزء في التاريخ الذي تحدده الوكالة ليس بعد أكثر من ستة شهور من تاريخ أول سحب من القرض .

وتحتسب الفائدة على الرصيد القائم من تاريخ كل سحب خاص به في ذلك التاريخ المحدد في البند ٣/٦ من القرض وعلى أساس السنة ٣٦٥ يوما .

بند ٥ : فيما عدا ماتم تعديله بموجب هذه الاتفاقية فإن اتفاقية القرض المؤرخة ٣٠ سبتمبر ١٩٧٦ بين المقرض والهيئة والوكالة تظل سارية المفعول .

واشهادا على ذلك فإن المقرض والهيئة والولايات المتحدة الأمريكية من خلال ممثليهم المفوضين قد وقعوا بأسمائهم تعديل اتفاقية القرض هذه وتم تسليمها في اليوم والسنة المذكورين .

جمهورية مصر العربية
الولايات المتحدة الأمريكية
د. حامد عبد اللطيف السايح
فرينان ماتيسوس
وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي
القائم بالأعمال بالنيابة
هيئة كهرباء مصر
محمد كمال حامد
رئيس مجلس الإدارة .

وزارة الخارجية

قرار

وزير الدولة للشئون الخارجية ووزير الخارجية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٥ بشأن الموافقة على التعديل الأول الموقع بتاريخ ١٩٧٨/٦/١ لاتفاق القرض بين حكومتى جمهورية مصر العربية (هيئة كهرباء مصر) والولايات المتحدة الأمريكية لتمويل مشروع مركز التحكم في الشبكة الكهربائية الموحدة الموقع بتاريخ ١٩٧٦/٩/٣٠ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٧ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية التعديل الأول الموقع بتاريخ ١٩٧٨/٦/١ لاتفاق القرض بين حكومتى جمهورية مصر العربية (هيئة كهرباء مصر) والولايات المتحدة الأمريكية لتمويل مشروع مركز التحكم في الشبكة الكهربائية الموحدة الموقع بتاريخ ١٩٧٦/٩/٣٠ ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٨/٦/١ .

بطرس بطرس غالى

(ز) حذف بند ٤/٦ ويحل محله البند التالى :

بند ٤/٦ : التاريخ النهائى للسحب :

لا يجوز إصدار خطاب ارتباط أو مستندات ارتباط أخرى تتطلبها أى نماذج سحب طبقا للبند ٢/٦ أو أى تعديل عليه بناء على طلب تتسلمه الوكالة بعد مرور ثمانون (٨٠) شهرا من تاريخ استيفاء المقرض الشروط السابقة بموجب المادة ٣ من الاتفاقية . كما لا يتم السحب بناء على مستندات تتسلمها الوكالة أو أى بنك يحدد في البند ١/٦ بعد اثنان وتسعون (٩٢) شهرا من تاريخ استيفاء المقرض الشروط المسبقة الواردة في المادة ٣ من الاتفاقية مالم توافق الوكالة على غير ذلك .

بند ٢ : شروط سابقة على السحب :

(١) قبل أول سحب أو إصدار أى خطاب ارتباط أو تفويض بالسحب من الجزء (ب) من القرض ، يقوم المقرض بتزويد الوكالة بما يلى بالشكل والمضمون الذى تقبله مالم توافق الوكالة على غير ذلك :

(١) دليل على أن اتفاقية إعادة الإقراض المطلوبة طبقا للبند ٦/٢ من اتفاق القرض قد تم تعديلها لتلائم مع مبالغ الدولارات المتاحة في تعديل اتفاق القرض هذا .

(ب) شهادة من وزير العدل أو مستشار آخر مقبول لدى الوكالة بأن هذا التعديل لاتفاقية القرض وكذلك تعديل اتفاقية إعادة الإقراض المتعلقة قديم إقرارها أو تم التصديق عليهما من المقرض وتم توقيعهما من جانبه ومن جانب هيئة كهرباء مصر ، وأنهما يشكلان التزامات قانونية صحيحة وملزمة على المقرض وهيئة كهرباء مصر طبقا لجميع أحكامها .

(٢) التواريخ الختامية لاستيفاء الشروط السابقة على السحب . إن لم يتم استيفاء جميع الشروط المحددة ن بند ٢ خلال تسعين (٩٠) يوما من تاريخ تعديل اتفاقية القرض هذه ، أو في موعد لاحق توافق عليه الوكالة كتابة ، فإن للوكالة الحق في أن تنهى هذا التعديل لاتفاقية القرض بإخطار كتابي للمقرض .

بند ٣ : الإخطار باستيفاء الشروط السابقة على السحب :

عندما تقرر الوكالة أن الشروط السابقة على السحب والمحددة في بند ٢ قد استوفيت - تحظر المقرض بذلك .

بند ٤ : سوف يدخل تعديل اتفاقية القرض هذا موضع التنفيذ عند لتوقيع عليه من جميع الأطراف المذكورة في هذه الاتفاقية .